



## AI Badeel for Studies and Research

آليات الشراكة بين المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخاب  
(تقرير حول الورش التي نفذت في الكرك ، اربد ، عمان )  
(٦/١ – ٣/١٠/٢٠١٢)

إعداد :

مركز البديل للدراسات والأبحاث  
مؤسسة فريد ريش إيبيرت- الأردن

فريق المشروع

جمال الخطيب ، وحيد فرمش ، فراس خير الله، علا خليل ، ميس النوايسة

عمان – الأردن

٢٠١٢

## المحتويات :

- حول المشروع
- كلمة مركز البديل للدراسات والأبحاث
- كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت
- الملخص التنفيذي تقرير حول الفعاليات  
والتوصيات التي صدرت عن كل ورشة
- الورشة الأولى /المرك
- الورشة الثانية /اربد- الحصن
- الورشة الثالثة / عمان
- الورشة الرابعة / عمان
- الورشة الخامسة/ عمان
- الحوارات والمناقشات

## تقرير موجز حول مشروع

### آليات الشراكة بين المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخاب

#### حول المشروع

يصدر مركز البديل للدراسات والأبحاث ومؤسسة فريد ريش إبيرت في الأردن هذا التقرير الموجز الذي يتضمن ملخص لوقائع ورش العمل الخمسة ، التي نظمت تحت عنوان آليات الشراكة والتعاون بين المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخاب ، في محافظات ( الكرك ، مأدبا ، عمان ) في الفترة ما بين ( ١ حزيران - ٣ تشرين أول / ٢٠١٢ )، بمشاركة ممثلين عن الهيئة المستقلة للانتخاب ومتخصصين في مجالات الانتخابات وكذلك مشاركة حوالي ٢٠٠ شخصية يمثلون كافة أطراف المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والإعلاميين والأحزاب السياسية والحراك الشبابي والشعبي الأردني ، بحثت آليات العلاقة والشراكة بين هذه الأطراف والهيئة المستقلة . وقد عقدت الورشة الأولى في محافظة الكرك في ٣٠ حزيران ، فيما عقدت الورشة الثانية في محافظة اربد - الحصن في ٢٩ آب ٢٠١٢ . فيما عقدت في محافظة عمان ٣ ورش ، في الفترة ما بين ١٠ أيلول - ٣ تشرين أول ٢٠١٢ ، تخصصت الأولى حول آليات العلاقة بين المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخاب ، والثانية حول العلاقة بين الإعلام والإعلاميين مع الهيئة المستقلة للانتخاب ، والثالثة حول آليات العلاقة مع الأحزاب والحركات الشبابية والشعبية، ومن أبرز المداخلين والمتحدثين في هذه الورش :

#### - الكرك / المجتمع المدني والهيئة المستقلة :

الدكتور خالد الضمور ، رئيس ملتقى الفعاليات الشعبية ، د. رفقه دودين ، مستشارة في وزارة التنمية السياسية ، المحامي نائل أبو فرحة خبير في الانتخابات ، عوده الجعافره / نائب رئيس ملتقى الفكر للثقافة

**- اريد / الحصن ، المجتمع المدني والهيئة المستقلة: ٢٠١٢/٨/٢٩**

أ. فياض الفوارس، جمعية الزهور الخيرية ، المحامي محمد أبو زكي ، نادي الكرمل ، المهندس سمير عويس ، ناشط نقابي وسياسي ، أ. محمد خير بشتاوي ، إعلامي وصحفي ، وكالة الأنباء الأردنية ، د. الشيخ أحمد مطار الخالدي ، من الفعاليات الشعبية ، أ. فارس شديفات ، الحراك الشعبي في المفرق. أعضو الصقر ، باحث وإعلامي .

**- عمان / المجتمع المدني والهيئة المستقلة : ٢٠١٢/٩/١١**

أ. بشير الرواشدة ، أمين عام وزارة التنمية السياسية، د. طالب عوض ، خبير في الانتخابات " فلسطين" د. هاله عاهد، المستشارة القانونية لاتحاد المرأة الأردنية، د. عامر بني عامر ، منسق تحالف "راصد" للمراقبة على الانتخابات، المهندس عدنان السوايعر ، نائب سابق ، د. المحامي أحمد العثمان ، خبير قانوني .

**- عمان / الإعلام والهيئة المستقلة: ٢٠١٢/٩/١٨**

أ. نضال منصور، رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين، د. حسام عز الدين، خبير وإعلامي في الانتخابات، فلسطين، أ. فهد الخيطان ، كاتب وصحفي في صحيفة الغد، أ. جميل النمري ، عضو مجلس النواب ، كاتب صحفي ، أ. حماده الفراعنة ، نائب سابق ، كاتب صحفي وإعلامي ، بسام الجرايدة، مدير الدائرة الإعلامية في مجلس النواب الأردني ، د. حسام عز الدين ، خبير دولي وإعلامي .

**- عمان / الأحزاب والهيئة المستقلة: ٢٠١٢/١٠/٣**

النائب بسام حدادين، معالي السيد، محمد العلاونه ، عضو المفوضية الهيئة المستقلة للانتخابات ، النائب السابق د. محمد البزور ، حزب جبهة العمل الإسلامي ، د. صلاح أبو الرب، حزب الرسالة، أ. نبيله حمزه ، خبيرة دولية ومديرة مؤسسة المستقبل في الأردن ، د. سعيد ذياب ، حزب الوحدة الشعبية ، النائب عبلة أبو علبه ،

حزب الشعب الديمقراطي ، أ. فرج الطميري / الحزب الشيوعي الأردني ، أ. محمد أبو رصاع ، كاتب وناشط من الحراك الشبابي ، د. سليمان صويص كاتب وناشط في منظمات حقوق الانسان ، أ.د. عماد الربيع.

## وقد شارك من الهيئة المستقلة للانتخاب كل من أصحاب العالي والعطفة والسعادة:

معالي د. محمد العلانة

د. حسين بني هاني

أ. يسر حسان

أ. بشرى أبو شحوت

## وحول التغطية الإعلامية للفعاليات للذكر لا للحصر شارك في التغطية كل من :

التلفزيون الأردني، الإذاعة الأردنية، تلفزيون سفن ستار، قناة Jordan days TV، الصحافة اليومية، ١٥ موقع الكتروني.

( شاهد الورش على الرابط /YouTube

[http://www.youtube.com/watch?v=AAAU\\_AJ5Mo](http://www.youtube.com/watch?v=AAAU_AJ5Mo)

<http://www.youtube.com/watch?v=YH7ekUo72KQ>

## كلمة مركز البديل للدراسات والأبحاث

أ. جمال الخطيب، المدير التنفيذي

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

السيدات والسادة

يسعدنا في مركز البديل للدراسات ومؤسسة فريدريش إيبرت أن نرحب بالسادة المشاركين في هذه الفعاليات التي تأتي للوقوف على رؤى اللاعبين الأساسيين في العملية الانتخابية ، وهم الأحزاب والقوى السياسية ، والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني ، إذ أن هذه الأطراف إذا ما تمكنت من وضع آليات سليمة للتعاون سنكون قادرين على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، سيما وأن هذه الأطراف هي عين وعقل ومحرك للعملية الانتخابية ، حيث تعد الانتخابات احد أهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديمقراطية ، كما أن الانتخابات تعزز من مشاركة الناس ، و إجراء الانتخابات سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي المتراكم ، وكان إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ثمرة للحراك الذي يطالب بالإصلاح ، مما تتطلب من قوى المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والأحزاب السياسية والنخب السياسية لعب دور هام و العمل الجاد من أجل ضمان مجموعة من الضوابط، ومعايير النزاهة والشفافية في عمليات الانتخاب للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم احترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة.

ونظرا لحدثة التجربة الانتخابية في ظل إشراف الهيئة المستقلة يرى المركز أهمية الاطلاع على التجارب المقارنة من بعض البلدان لصياغة أفكار ومقترحات وتصور من شأنه أن يغني الحربة وإرساء إطار مؤسساتي وتشاركي مع الهيئة ، لذا فإن أحد وظائف منظمات المجتمع المدني والهيئات الإعلامية والأحزاب هي المتابعة الحثيثة لمجريات العملية الانتخابية وسلامة إجراءاتها وتعزيز المعرفة لدى المواطنين

و تمكين المواطنين وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم، وهذا لا يتم إلا إذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يقوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم وتأطيرهم للدفاع عنها من خلال دور عملي، يتم فيه حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين يتم تأهيلهم وتدريبهم من أجل إيجاد فرق عمل كفؤة وفاعلة، لتراقب على سير عمليات الانتخاب من إلفها إلى يائها ، لذا علي هيئات المراقبة المنبثقة عن منظمات المجتمع المدني القيام باتخاذ الترتيبات الداخلية اللازمة لمتابعة ومراقبة الانتخابات، وذلك انطلاقاً من المعايير والأسس التالية:

-التأكد من سير العملية الانتخابية وفق القوانين والإجراءات والأصول المرعية ذات

العلاقة.

-التأكد من احترام حقوق المواطن في الترشح والانتخاب بحرية.

-التأكد من تساوي فرص المرشحين في الدعاية، وصولاً إلى إجراء انتخابات نزيهة

-إن متابعة العمليات الانتخابية في مختلف مراحلها تقتضي جمع أقوال الصحف ووسائل الإعلام المختلفة والتمحيص والتحقيق فيما تنسبه لهذه العمليات من خروقات، ويكون التمحيص والتحقيق عن طريق المعاينات والمتابعات ...

**ويهدف المشروع إلى :**

١- استمرار وتطوير العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الإعلامية والأحزاب السياسية

٢- دعم العملية الانتخابية من خلال المساهمة في التوعية الانتخابية، للأطراف ذات العلاقة

٣- العمل على توظيف كوادر مؤهلة في مختلف جوانب العملية الانتخابية

٤- وضع آليات ومعايير من شأنها متابعة سير العملية الانتخابية وإشراف الهيئة المستقلة

٥- ربط الصلة مع مختلف المعنيين بالمسار الانتخابي من خلال التعاون الوثيق مع وسائل الإعلام ويستهدف المشروع كل من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام العام والخاص والنخب السياسية

ومن شأن المشروع تعزيز قدرة المركز على متابعته لاحقا لجهة العمل على تدريب كوادر وموظفي الهيئة المستقلة من مختلف اللجان والفروع بإشراف ومشاركة دولية من ذوي الخبرة، وربط الصلة مع مختلف المعنيين بالمسار الانتخابي التفاعل مع مختلف المتدخلين في العملية الانتخابية، من خلال الدخول في شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والتعاون الوثيق مع وسائل الإعلام والإحاطة بالناخبين وإشعارهم بأهمية المشاركة ونشر الثقافة الانتخابية.



## كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت

د. آخم فوخت ، مدير المؤسسة

### أصحاب المعالي والسعادة ، السيدات والسادة

أشعر بالفخر للترحيب بكم باسم مؤسسة فريدريش إيبيرت في عمان في هذا اللقاء المهم ، كذلك يشرفني أن أرحب بكم في المؤتمر المنظم من قبل شريكنا مركز البديل للدراسات والأبحاث الذي اعتقد انه جاء في الوقت المناسب جداً. وكما تعلمون ، فإن مؤسسة فريدريش إيبيرت تحمل اسم السيد فريدريش إيبيرت ، أول رئيس ألماني (ديمقراطي اجتماعي) ،منتخب ديمقراطياً آنذاك ، قبل مئة عام تقريباً، لم يكن هناك وجود لمراقبي الانتخابات والهيئات الانتخابية ، كان أغلب الناس فخورين بقدرتهم أخيراً على اختيار من يحكمهم بشكل حر، عادل ، وديمقراطي ، وهذا ما ينطبق على مواطني الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليوم .

أحد أهم أقوال فريدريش إيبيرت في ذلك الوقت أن "الديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطيين ، والحكومة تحتاج أن تكون أحد هؤلاء الديمقراطيين ، كذلك أعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية ، بالإضافة للمواطنين الذين من المهم أن يتعلموا كيف يكونوا ديمقراطيين ،وتحتاج العملية الديمقراطية للتطوير بشكل مستمر وهذا ما يحدث في ألمانيا والأردن على حد سواء .

هذا ويسعدني أيضا أن هذا النشاط المشترك بين مركز البديل ومؤسسة فريدريش إيبيرت قد بدأ بداية موفقة كهذه وبأنه حصل على اهتمام عالٍ من جميع الأطراف ، وهذا يثبت أهمية الحوار وتبادل الخبرات من قبل المجتمعين للوصول إلى الهدف الأسمى وهو التعاون والتنسيق المشترك . وقد يشهد اغلبنا أن قوة تيار أصحاب المصلحة لتطوير وتحسين الثقافة والبناء الديمقراطي في الأردن، كأحد النتائج لعملية الإصلاح.

لقد جاء إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب كأهم خطوة يتم القيام بها في هذه العملية ،وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة فإنها وحدها غير كافية ، يجب أن تكون الهيئة قادرة على

العمل باحتراف وبحرية ، ويجب أن نحصل على ثقة المواطنين والناخبين وهذه الثقة تبنى على عاملين أساسيين هما : الشفافية والاتصال والتعاون .

ويلي براندن ، وهو من أهم الديمقراطيين الاجتماعيين في المجلس الألماني قال مرة " الديمقراطية عملية مهمة جداً لتترك للسياسيين وحدهم " مما يعني أن كلاً من المواطنين والمؤسسات يجب أن يعملوا يداً بيد للوصول إلى الديمقراطية الكاملة ، وكما أعرف فإن الهيئة المستقلة للانتخاب هي مؤسسة وطنية وأفرادها ليسوا سياسيين .

الرأي العام يرى الهيئة المستقلة كمؤسسة دولة في جانب ويرى المواطنين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام في الجانب المقابل ، لذلك يجب إقناع الرأي العام ، بأن كل من الدولة وكيانها ومؤسساتها الوطنية ومواطنيها ممثلين من قبل مؤسسات المجتمع المدني ويعملون من أجل القضايا والمصلحة الوطنية .

## المخلص التنفيذي للفعاليات

ورشة الكرك ٢٠١٢/٦/٣٠

نفذ مركز البديل للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مؤسسة فريديريش ايبيرت FES الورشة الأولى في سياق مشروع ، الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخابات في محافظة الكرك – قلعة الكرك بحضور فعاليات حزبية وشعبية ونشطاء منظمات المجتمع المدني وإعلاميين .

في الجلسة الأولى قدم المدير التنفيذي للمركز جمال الخطيب رؤية المركز حول المشروع فأشار ، إلى أن هذا المشروع يهدف إلى الوقوف على رؤى أبرز الأطراف في العملية الانتخابية ، ولأن الانتخابات تعد احد أهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح ، و تعزز مشاركة المواطن ، كما أن إجراء انتخابات نزيهة سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي المتراكم وأن ما يشهده الأردن من حراك شبابي وشعبي كان له الأثر في إحداث الهيئة المستقلة للانتخابات

وأضاف نظرا لحدثة التجربة الانتخابية في ظل إشراف الهيئة المستقلة يرى المركز أهمية الاطلاع على التجارب والنماذج الدولية لصياغة أفكار ومقترحات وتصور من شأنه أن يغني التجربة ويرسي إطار مؤسستي وتشاركي مع الهيئة . ولهذا وفي سياق هذا المشروع سيشارك في الورش القادمة خبرات من تونس والعراق وفلسطين .

كما تحدث الدكتور خالد الضمور ، رئيس ملتقى الفعاليات الشعبية بالكرك، ورئيس بلدية الكرك الأسبق ، وبين ضرورة رفع مقترحات وتوصيات للهيئة المستقلة لتعمل على مشاركة المجتمع المدني في العملية الانتخابية خاصة وأن القانون تجاهل دور منظمات المجتمع المدني وهي معنية في هذا العمل ، ودعا إلى ضرورة النزاهة والشفافية في الانتخابات وإلا سيكون الأردن هو الخاسر أولا .

وفي الجلسة الثانية قدمت ورقة تحت عنوان " الهيئة المستقلة محطة هامة في الإصلاح السياسي" قدمتها د. رفته دودين ، مستشارة في وزارة التنمية السياسية ،وقالت " إن انجاز المنظومة التشريعية السياسية والتوافق حولها يمنحنا بيئة تشريعية واستقرار تشريعي وقانوني يوصل إلى التعددية السياسية ويحقق الحرية ، كما ويتميز الحراك الشعبي في الأردن بالسلمية ونبذ العنف والتطرف ، كما بينت آليات عمل الهيئة المستقلة وبناء تنظيمها المؤسسي وضرورة الاستعانة في الكوادر والخبرات الكفوة من كل مكونات المجتمع الأردني .

أما في الجلسة الثالثة فقد تحدث السيد عودة الجعافرة رئيس منتدى الفكر والثقافة في الكرك حول توجهات الأحزاب والحراك الشعبي حزبية في الهيئة المستقلة للانتخابات ، فأشار إلى توجه القوى الحزبية إلى التعاون مع الهيئة ولكن لا بد من أن تقدم الهيئة تقاريرها الدورية عن العمل ونشره في وسائل الإعلام كما تحدث المحامي نائل أبو فرحة الخبير الأردني حول آليات عمل الهيئات المستقلة والمعايير الدولية والضوابط التي تحكم الرقابة على الانتخابات وبين مضامين لبعض النماذج الدولية في هذا الشأن .

وفي نهاية الجلسة دار حوار بين المشاركين تركز حول تجاوز عملية التزوير وأهمية الشفافية في الانتخابات ورغبة المواطن في إجراء انتخابات حرة ونزيهة . والاهتمام بموضوع المال السياسي وأثره على الانتخابات ، وقدم المشاركون عدد من التوصيات أبرزها :

- على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أن يكون بينهما تعاون واضح من اجل تنظيم انتخابات نزيهة
- أن تغطي وسائل الإعلام العملية الانتخابية بنزاهة وحيادية عبر وسائل الإعلام المختلفة

- أن يتم تصميم موقع للهيئة المستقلة للانتخابات لمساعدة المواطنين و الإعلامي على الحصول على المعلومة
- أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عمليات الرقابة على الانتخابات بكل مراحلها
- أن يتم الحد من دور المال السياسي، وكشف عمليات التلاعب بصوت المواطن
- أن تعمل الحكومة على منح الاستقلالية الكاملة للهيئة لاسيما الإدارية والتنفيذية ، وأن يشرف ديوان المحاسبة على موازنتها وليس الحكومة
- أن يتم توظيف كوادر حكومية وغير حكومية ومنظمات مجتمع مدني ونشطاء العمل العام في أجهزة ومؤسسات الهيئة
- أن تعمل الهيئة على كسب ثقة الناخبين والأحزاب وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات.
- توخي الدقة في مسألة سجلات الناخبين والجوانب اللوجستية المتعلقة بذلك وسجلات المرشحين و مرحلة فرز أوراق الاقتراع ،وعلى أن يكون الفرز والعد في مكان الاقتراع ، وأن يعلن رؤساء اللجان نتائج كل موقع اقتراع .
- أهمية وجود قانون انتخابي متطور ليكمل دور الهيئة المستقل للانتخابات
- الإشادة بدور لجنة الحوار الوطني لإطلاقها فكرة إنشاء هيئة مستقلة لإعادة الثقة بمجمل العملية الانتخابية ولمعالجة التراكمات السلبية الناجمة عن أخطاء ارتكبت في الماضي
- أهمية منح الهيئة دور محوري لكي تشرف وتدير عملية الانتخابات النيابية من ألفها إلى يائها .وأثناء إدارتها لهذه العملية وأن كل من يعمل معها من العاملين يكون تحت ولايتها الإدارية ولا يجوز التأثير عليه من قبل الجهة التابع لها أصلاً.

## ورشة اربد / الحصن ٢٠١٢/٦/٣٠

نفذ مركز البديل للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبيرت FES الورشة الثانية في سياق مشروع "الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخابات" في مقر جمعية الزهور للتنمية الاجتماعية - اربد / الحصن القاعة الهاشمية ، في مخيم الشهيد عزمي المفتي بحضور حوالي خمسون شخصا من فعاليات حزبية وشعبية ونشطاء منظمات المجتمع المدني وإعلاميين .

وقد تحدث في جلسة الافتتاح السيد جمال الخطيب المدير التنفيذي في مركز البديل للدراسات والأبحاث فأشار إلى أن هذا المشروع يهدف إلى الوقوف على رؤى أبرز الأطراف في العملية الانتخابية ، ولأن الانتخابات تعد احد أهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح ، و تعزز مشاركة المواطن ، كما أن إجراء انتخابات نزيهة سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي المتراكم وأن ما يشهده الأردن من حراك شبابي وشعبي كان له الأثر في إحداث الهيئة المستقلة للانتخابات ، وأضاف نظرا لحدثة التجربة الانتخابية في ظل إشراف الهيئة المستقلة يرى المركز أهمية الاطلاع على التجارب والنماذج الدولية لصياغة أفكار ومقترحات وتصور من شأنه أن يغني التجربة ويرسي إطار مؤسساتي وتشاركي مع الهيئة .

وألقى السيد أبو الفوارس كلمة الجمعية وتمنى أن تشكل هذه الورشة حافزا للأهالي للمشاركة في هذا المهرجان الانتخابي الكبير الأمر الذي يحتم علينا جميعا الاستعداد لهذه التظاهرة والحصول على البطاقة الانتخابية اللازمة للمشاركة وقال " نتطلع لمواصلة التعاون مع الهيئة المستقلة للانتخابات ومركز البديل للدراسات والبحوث لعقد المزيد من الورش الهادفة لدعم وتشجيع الأهالي للحصول على بطاقتهم الانتخابية والمشاركة في المهرجان الانتخابي الكبير ترشيحا واقتراعا.

وفي الجلسة الأولى قدمت رئيس قسم التعاون الدولي والرقابة ورصد الدعاية في الهيئة المستقلة للانتخابات بشرى أبو شحوت ورقة بينت فيها أن الهيئة هي ثمرة من ثمار الإصلاح تحظى بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري يؤهلها للإشراف على الانتخابات بكل نزاهة وشفافية وحياد لاستعادة جوانب الثقة التي فقدت في تجارب انتخابية سابقة. وأكدت أن العملية الانتخابية في جميع مراحلها ستخضع لرقابة ما يزيد على ثمانية آلاف مراقب محلي إضافة إلى الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمراقبتها ورصدها، مشيرة إلى أن الهيئة تتلقى اقتراحات المواطنين وآرائهم حول عملية التسجيل لحظة بلحظة وتعمل على اتخاذ كل من ما من شأنه التسهيل على المواطنين وتبسيط الإجراءات.

كما تحدث النقابي المهندس سمير عويس ، فتطرق في ورقته إلى الربيع العربي وانعكاساته على الأردن ، وكانت من نتائج الحراك الشعبي تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب والتي نادى بها كل مواطن غيور ، وتطرق إلى التجارب الانتخابية السابقة وما رافقها من عمليات تزوير أفقدت ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ، وتمنى على الهيئة المستقلة مراجعة قيود الأحوال المدنية وضرورة تمكن كل مواطن من الحصول عليها ، كما دعا إلى عدم التخوف من الإسلام السياسي و الديمغرافيا السياسية ، وتوقع أن لا تتم عملية الانتخاب في موعدها.

وفي الجلسة الثانية تحدث عن نادي الكرمل المحامي محمد أبو زكي وأشار إلى أعضاء الهيئة المستقلة وعلاقتهم بالتجربة البرلمانية وأهمية النزاهة في عملهم ، وضرورة وجود قانون انتخابي ديمقراطي وعصري باعتباره جوهر عملية الإصلاح ، كما أشار إلى مراكز القوى التي قد تؤثر على عمل الهيئة المستقلة ، وأشار إلى الصعوبات إلي قد تواجه الهيئة المستقلة مما يستدعي التعاون معها لتسهيل عملها وإجراء انتخابات نزيهة لإعادة الثقة الشعبية في البرلمان

كما تحدث الدكتور احمد الخالدي ، متخصص بالشريعة الإسلامية ، تحدث عن حكم الشرع في الانتخابات ، حيث قال " اختلف الفقهاء في العصر الحديث في الحكم على الانتخابات بين مانع ومجيز وموجب، إلا أن أدلة الشرع في القرآن والسنة تتعاضد في نصرة من يقول بوجوب الانتخاب ترشيحا وتصويتا ، لأن ذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية وتدعو له النصوص الشرعية حيث ورد في الحديث الشريف " من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم "، وفي سورة يوسف " اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم "

وفي الجلسة الثالثة تحدث الأستاذ محمد بشتاوي ، الباحث والإعلامي وبين في ورقته أن الديمقراطية والإعلام والانتخابات ثلاثة عناصر متكاملة تعيش معا وتموت معا .حيث لا علم لا ديمقراطية وحيث لا ديمقراطية لا انتخابات نزيهة، والعلاقة بينها متكاملة فرضت عليهم مسؤولية مشتركة تجاه الإنسان والحرية . ففي مرحلة الانتخابات اليوم نرى إن الإعلام عليه المسؤولية الكبرى في حراسة الحريات ومسؤولية مراقبة سير الانتخابات وكشف المخالفات والفضائح والجرائم لان دور الإعلام هو الحفاظ على ديمقراطية وانتخابات خلقة وشفافة الديمقراطية هي ثقافة تداول السلطة عن طريق الانتخابات الحرة، الديمقراطية هي قيام أساس لواقع موضوعي وشعبي لشكل الدولة والأحزاب، ولشكل الثقافة الاجتماعية والشعبية، ولنمط سياسي و اقتصادي معا.

وفي نهاية الجلسة دار حوار بين المشاركين تركز حول تجاوز عملية التزوير وأهمية الشفافية في الانتخابات ورغبة المواطن في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وضرورة التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من اجل تنظيم انتخابات نزيهة ، وأهمية منح الهيئة دور محوري لكي تشرف وتدير عملية الانتخابات النيابية من ألفها إلى يائها . وأثناء إدارتها لهذه العملية وأن كل من يعمل معها من العاملين يكون تحت ولايتها الإدارية ولا يجوز التأثير عليه من قبل الجهة التابع لها أصلاً. وأن تغطي وسائل الإعلام العملية الانتخابية بنزاهة وحيادية عبر وسائل الإعلام المختلفة، كما و تركز الحوار حول عدد من



القضايا أبرزها أن البطاقة الانتخابية هي الضمانة لنزاهة الانتخابات ، وأهمية استخدام الحبر السري ، والحديث عن تأجيل الانتخابات ، وإعادة الثقة بالعملية الانتخابية ، وأهمية عمل الهيئة في المحافظات لتوضيح آليات عملها ، كما جرى الحديث حول مقاطعة حزب جبهة العمل الإسلامي وأثر ذلك على الانتخابات ، ودور الإعلام في الانتخابات ، ودعوة وزارة الأوقاف ورجال الدين إلى دعم العملية الانتخابية ، إضافة إلى أهمية الأخذ بالمعايير الدولية في ما يتعلق بإجراءات الانتخابات ، ومن أبرز التوصيات التي تقدم بها المشاركين :

- تعريف وتذكير بعض الإعلاميين بالقواعد المهنية والأخلاقية المتفق عليها دولياً في تغطية الإعلام للانتخابات، والتي تقرها الحكومة .
- تدريب الإعلاميون على تغطية الانتخابات وفق القواعد المهنية والأخلاقية المتفق عليها دولياً .
- أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عمليات الرقابة على الانتخابات بكل مراحلها
- أن تعمل الحكومة على منح الاستقلالية الكاملة للهيئة لاسيما الإدارية والتنفيذية وان يتم توظيف كوادر حكومية وغير حكومية ومنظمات مجتمع مدني ونشطاء العمل العام في أجهزة ومؤسسات الهيئة
- أن تعمل الهيئة على كسب ثقة الناخبين والأحزاب وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات.
- توخي الدقة في مسألة سجلات الناخبين والجوانب اللوجستية المتعلقة بذلك وسجلات المرشحين و مرحلة فرز أوراق الاقتراع ،وعلى أن يكون الفرز والعد في مكان الاقتراع ، وأن يعلن رؤساء اللجان نتائج كل موقع اقتراع .

- أهمية منح الهيئة دور محوري لكي تشرف وتدير عملية الانتخابات النيابية من ألفها إلى يائها. وأثناء إدارتها لهذه العملية وأن كل من يعمل معها من العاملين يكون تحت ولايتها الإدارية ولا يجوز التأثير عليه من قبل الجهة التابع لها أصلاً.

## ورشة عمان الأولى ٢٠١٢/٩/١١

( آليات العلاقة بين المجتمع المدني والهيئة المستقلة )

عقد مركز البديل للدراسات والأبحاث بفندق القدس الدولي في ٢٠١٢/٩/١١ ورشة عمل بعنوان " نحو علاقة تفاعلية وتشاركية بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئة المستقلة للانتخابات " بحضور سيادة الشريف بشير بن محمد و سياسيون وإعلاميون ومهتمون في العمل السياسي .

وفي افتتاح الورشة تحدث المدير التنفيذي لمركز البديل للدراسات والأبحاث جمال الخطيب إلى أن أهمية المشروع تكمن للوقوف على رؤى اللاعبون الأساسيون في العملية الانتخابية ممثلة بالأحزاب والقوى السياسية والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني ، مؤكداً أن هذه الأطراف إذا تمكنت من وضع آليات سليمة للتعاون ستكون قادرين على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سيما أن هذه الأطراف هي عين وعقل ومحرك العملية الانتخابية .

ولفت إلى أن الانتخابات هي أحد مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديمقراطية كما أن الانتخابات تعزز من مشاركة الناس وإجرائها سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي المتراكم خلال السنوات الماضية ، و أن تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب هي ثمرة لجهود منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية وللحراك الشعبي الذي يطالب بالإصلاح ، مبيناً أن هذا الأمر يتطلب من المجتمع المدني بكل أطيافه والمؤسسات الإعلامية في القطاعين العام والأهلي والأحزاب السياسية اليسارية والقومية

والإسلامية والنخب السياسية لعب دور هام والعمل الجاد من أجل ضمان مجموعة من الضوابط في معايير النزاهة والشفافية في عمليات الانتخاب للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم احترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة ، مشيراً إلى أن وظائف منظمات المجتمع المدني والهيئات الإعلامية والأحزاب هي المتابعة الحثيثة لمجريات العملية الانتخابية وسلامة إجراءاتها وتعزيز المعرفة لدى المواطنين وتمكين المواطنين وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم الذي لا يتم إلا بترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم وتأييدها للدفاع عنها من خلال دور عملي يتم فيه حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين ويتم تأهيلهم وتدريبهم من أجل إيجاد فرق عمل كفؤة وفاعلة لتراقب على سير عمليات الانتخاب من ألفها إلى يائها .

كما تحدث في جلسة الافتتاح مدير مؤسسة فريد ريش ايبيرت في الأردن الدكتور آخم فوخت ، فأثنى على الجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسات المجتمع الوطني في الإعداد للانتخابات النيابية وطريقة تعامل القطاع الحكومي وتعاطيه مع آراء وتوجهات الشعب الأردني الذي يتوجب عليهم كناخبين إفرار النائب المناسب لهذا المجلس النيابي القادم .

وتحدث أمين عام وزارة التنمية السياسية الأستاذ بشير الرواشدة عن دور الوزارة في العملية الانتخابية القادمة ، وضرورة حشد الهمم والطاقات من أجل إفرار مجلس نيابي يحاكي هموم ومشاكل الشعب الأردني ، مبيناً الدور الكبير الذي تبذله وستبذله مؤسسات المجتمع المدني كافة قبيل وأثناء إجراء الانتخابات .

وترأس الجلسة الأولى مدير المركز الثقافي العربي جمال ناجي وتحدث فيها من الهيئة المستقلة للانتخاب السيد يسر حسان عن رؤية الهيئة المستقلة للانتخاب لآليات العلاقة مع المجتمع المدني فيما تحدث الخبير في الانتخابات الدكتور طالب عوض عن الخبرة العربية في آليات العلاقة بين المجتمع المدني والهيئة المستقلة . وأشار إلى الإعلان العالمي لمعايير انتخابات حرة ونزيهة الصادر عن اتحاد البرلمان الدولي في باريس ١٩٩٤ إلى

أن سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبر عن ذلك في انتخابات حرة ونزيهة تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل. ويحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين وان يكون لصوته نفس الثقل لأصوات الآخرين، وان تضمن سرية الاقتراع.

ولتعزيز نزاهة الانتخابات لا بد من أن يكون كل ناخب حراً في التصويت للمرشح الذي يفضلهُ أو لقائمة المرشحين التي يفضلها في أي انتخابات لمنصب عام، ولا يرغم على التصويت لمرشح معين أو لقائمة معينة، وان تشرف على الانتخابات سلطات تكفل استقلالها وتكفل نزاهتها وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام السلطات القضائية، أو غير ذلك من الهيئات المستقلة النزيهة.

ويجب على الدول أن تشكل آليات حيادية، غير منحازة أو آلية متوازنة لإدارة الانتخابات ومن أجل تعزيز نزاهة الانتخابات، كما يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية حتى تضمن أن الأحزاب والمرشحين يحصلون على فرص متساوية لعرض برامجهم الانتخابية.

في الجلسة الثانية حول المجتمع المدني والعلاقة مع الهيئة المستقلة وتحدث فيه كلاً من الدكتورة هاله عاهد المستشارة القانونية لاتحاد المرأة الأردنية ، وقالت : لقد شهدت الساحة الأردنية حراكاً نشطاً مثابراً وطموحاً دفعته قوى المجتمع المدني من أجل الوصول إلى قانون انتخابات تقوم دعائمه على أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية، قانون يحقق المواطنة دون تمييز، يحترم التعددية دون محاصصه، يعزز المشاركة الشعبية ويحفز الأحزاب ويدعم بالتالي وجود برلمان قادر على أداء مهامه الرقابية وقادر على مساءلة الحكومة.

وبعيداً عن تقييم نتائج حراك منظمات المجتمع المدني في ضوء القانون الذي دفعت به الحكومة إلى البرلمان ، وبعيداً عن تقييم القانون الذي اقره البرلمان ولم يرض عنه احد!!

فإن منظمات المجتمع المدني لا زالت تلعب دورا بل أدوارا بعيدا عن تجاذبات المقاطعه أو المشاركة. وأصبحنا اليوم أمام استحقاق القانون وأمام عملية انتخابية بدأت بتسجيل الناخبين، مما يثير تساؤلا حول الدور الذي ستلعبه اليوم منظمات المجتمع المدني في ظل وجود الهيئة المستقلة للانتخابات.

ولا نغالي إن قلنا أن وجود الهيئة المستقلة للانتخابات ربما كان المطلب الوحيد الذي استجابت به الحكومة للعديد من التوصيات التي خرجت عن مؤتمرات وورش عمل وندوات دعت إلى تطوير الحياة السياسية من خلال قانون انتخاب يجدد الحياة السياسية، قانون انتخاب يعيد الثقة الشعبية بمجمل العملية الانتخابية ويعزز نزاهتها بإيجاد إدارة انتخابية قادرة على ضمان هذه النزاهة. وكان ضرورة لتفعيل نص المادة ٦٧ من الدستور التي اشترطت ضرورة أن يكفل قانون الانتخاب سلامة العملية الانتخابية بكافة مراحلها.

كما قدم منسق تحالف "راصد" للمراقبة على الانتخابات الدكتور عامر بني عامر وعرض في ورقته ملخصا للاتصالات التي جرت مع الهيئة المستقلة وبعض من الملاحظات التي قدمت وآليات التعاون التي وصفها بأنها بطيئة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب ، وطال الهيئة بمزيد من الاهتمام بالملاحظات خاصة وأن هناك خروقات واضحة بما يتعلق بإجراءات نقل الأصوات وترحيلها من قبل بعض المرشحين . فيما تحدث النائب السابق المهندس عدنان السواعير عن الرؤية البرلمانية في عمل الهيئة المستقلة للانتخاب وقال نتيجة لسياسة التهميش والتجاهل للإنسان العربي والمتبعة وبتعنت من قبل حكامنا في العالم العربي، فإننا نعيش في العالم العربي منذ نحو عامين صحوة من المشرق إلى المغرب، هذه الصحوة وثورات الشعوب أنت تبعاً لما كان يعاني المواطن العربي البسيط من تهميش وتجاهل، وبما أن المواطن العربي لا يختلف أي اختلاف عن أي إنسان على وجه المعمورة، ويريد أن يكون مشاركاً بصنع القرار والمستقبل لوطنه وبلده، وما حدث منذ بداية الربيع العربي في عالمنا العربي هو ما يعكس هذا التوجه وهذه الإرادة وأضاف : ونحن هنا نعيش حالة فريدة من التناقض وهناك وجهتا نظر بعيدتين كل البعد عن بعضهما وجهة النظر الرسمية والتي كانت تدعي ديمقراطية

الدولة الأردنية، الديمقراطية تعني بالأساس وجود انتخابات نزيهة، ووجهة نظر المواطن الأردني والذي كان ببساطه الانتخابات تعني له التزوير، عندما نتكلم أمام أي مواطن عن انتخابات أول ما يخطر بباله هو التزوير. فالانتخابات بالأردن ومنذ عام ٨٩ وحتى ٢٠١٠ شهدت ازديادا مضطرباً بالتزوير، لا أتردد بقول أن هذا التزوير وخاصة في الانتخابات الأخيرة وصل لدرجة الإجحاف والوقاحة، جميعنا يعلم بقصص مرشحين كانوا قد رسبوا وتم تبليغهم بذلك ثم عادوا وبلغوهم بنجاحهم وآخرون كانوا ناجحين وتم ترسيبهم، دفاتر كاملة ومختومة سلفاً بأختام وزارة الداخلية تم تسلمها لمرشحين، أو حتى أختام رسمية بحوزة مرشحن، يتصرفون بها كما شاءوا.

واختتمت الجلسة الثالثة التي ترأسها الدكتور المحامي عدنان العثمان بجملته ومن أبرزها :

- التأكيد على مبدأ استقلالية عمل اللجنة عن كافة الأحزاب السياسية المعارضة والمؤيدة، وأنها تعمل فقط من أجل مراقبة الإجراءات الخاصة بضمان نزاهة الانتخابات.
- ضرورة الالتزام بقواعد العمل الخاصة بالمراقبين المحليين، وأن يلتزم المراقبون بحيادية تامة في أداء عملهم، ولا يظهرون أو يعبرون في أي وقت عن أي تحيز أو تفضيل تجاه أي حزب مسجل أو مرشح.
- على المراقبين أن يقدموا أنفسهم فوراً ويعرفوا على أنفسهم إذا طلب ذلك منهم وأن يضعوا بطاقات الصدر الخاصة بهم، والتي تصدرها اللجنة للمراقبين المسجلين.
- يتمتع المراقبون عن حمل أو ارتداء أو إظهار أي مادة انتخابية أو أي قطعة ثياب أو شعار أو ألوان أو بطاقات الصدر أو أي شيء آخر يدل على تأييد أو معارضة حزب أو مرشح، أو لأي من الموضوعات التي تجري عليها منافسة.

- يحترم المراقبون القوانين ويلتزمون بقرار لجنة الانتخابات المستقلة أو لجانها الفرعية.
- في الحملات الانتخابية – الدعائية، أهمية حيادية وسائل الإعلام الرسمية.
- تعزيز ثقة المواطن في أهمية العملية الانتخابية وفي قيمة صوته الانتخابي وضمان سرية عملية التصويت يوم الاقتراع وتسجيل وتوثيق كافة الخروقات خلال العملية الانتخابية

## ورشة عمان الثانية ٢٠١٢/١٠/١٨

(حول العلاقة بين الهيئة المستقلة والإعلام)

نظم مركز البديل للدراسات والأبحاث في فندق القدس بعمان في ١٨ / ٩ / ٢٠١٢ ورشة عمل حول الشراكة بين الإعلام والهيئة المستقلة للانتخاب بمشاركة خبراء وإعلاميين ونواب.

في جلسة الافتتاح أشار المدير التنفيذي للمركز جمال الخطيب أن الورشة تهدف إلى تطوير العلاقة بين الهيئة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الإعلامية والأحزاب السياسية ودعم العملية الانتخابية من خلال المساهمة التوعوية للأطراف ذات العلاقة والعمل على توظيف كوادر مؤهلة ووضع آليات ومعايير مناسبة.

وفي الجلسة الأولى التي ترأسها رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور فقد أشار منصور إلى أن هناك ضعف لدى المواطنين والإعلاميين حول آليات الانتخاب. مطلوب من الهيئة الإفصاح عن الإجراءات اللوجستية لكي يضع المرشحين خطتهم ، للإعلام دور كبير في الترويج مدفوع الأجر وفي السابق لم يجري مسألة للإعلام خلال ٢٠ سنة ولم يتم فضح بعض وسائل الإعلام التي تلقت أموال .

أما الناطق الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخاب حسين بني هاني في الجلسة «إن المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات شريكة وفاعلة وهي المعين للهيئة على سير العملية الانتخابية تسجيلاً وترشيحاً وانتخاباً وأداة مهمة من أدوات المجتمع المدني الذي نحترمه وأداة تعين على تنفيذ أحكام القانون والتعليمات». كما أشار الى أن تأسيس الهيئة وبمرجعية دستورية، لم يأتي عبثاً بل تجسيداً لإرادة وطنية، أراد القائد أن يقطع الوطن فيها مع الماضي بسلبياته المختلفة، وأن تكون بداية لعهد من الإصلاح نعظم من خلاله ما كان فيها من ايجابيات، أولها تلك العلاقة مع المجتمع المدني بأطرافه المختلفة ومؤسساته التي أتحدث اليوم أمام نخبة منها وبحضور كبير من أقرانهم وبما يعكس اهتمام هذه المؤسسات بالعملية الانتخابية.

لقد قلنا كهيئة وها أنا أؤكد، أن هذه المؤسسات هي شريك فاعل لنا ، بل هي عين الهيئة الواسعة على سير العملية الانتخابية تسجيلاً وترشيحاً وانتخاباً، وأداة مهمة من أدوات المجتمع المدني الذي نحترمه ونعزز بدوره لمراقبة هذه العملية، أداة تعين الهيئة على تنفيذ أحكام القانون والتعليمات الصادرة بموجبه بكل دقة وشفافية.

نحن نعلم كهيئة أن المسألة ليست سهلة، على مؤسسة حديثة العهد ، تبني من جهة كوادرها البشرية والفنية، وتحضر من جهة أخرى لعملية انتخابية جديدة أرادت أن تبيض فيها سجلات الناخبين ، بكل ما للكلمة من معنى، وتعلم أيضاً، أنها تحتاج لجهود كل الخيرين، خاصة قوى المجتمع المدني ووسائل إعلامية المختلفة، التي تدرك الهيئة انه سيصعب عليها من دون مساعدتها الوصول إلى هدف الهيئة بإجراء انتخابات حرة يلمس الناخب نزاهتها وفق أحكام القانون، ووفق ما يطمح له الناخبون الذين لا زال لدى البعض منهم شيء من الشكوك حولها، بفعل تصرفات رعاء وقعت هنا وهناك، وكانت سبباً رئيسياً في توجه الدولة لإنشاء هذه الهيئة، حتى يتمكن الوطن والدولة عموماً من مغادرة تلك المرحلة البانسة والى الأبد.



نحن عازمون كهيئة ،على إرساء قواعد جديدة لهذه العملية الانتخابية، وبدأنا بالقاعدة الأولى لها، وهي سجلات الناخبين، التي بموجبها سيتمكن الناخب من الإدلاء بصوته مستقبلاً، وكانت الهيئة سعيدةً بأن أقرت في بواكير عملها تعليمات التسجيل، جنباً إلى جنب مع تلك المتعلقة باعتماد المراقبين، الذين قاموا مشكورين، بموجبها بمراقبة عملية التسجيل منذ اللحظة الأولى لبدائها، وتعززت الفناعة لدى الهيئة بأهمية دور هذه المنظمات، حين بدأت تقاريرها تصل إلينا تباعاً، وكنا أكثر سعادةً حين قامت الهيئة بتصويب ما تم التأكد منه وخالف أحكام القانون.

وبين الكاتب الصحفي فهد الخيطان مسؤولية وسائل الإعلام والهيئة المستقلة لإعادة الثقة وتفعيل الشراكة الحقيقية بين هذه الأطراف. وقال لا يمكن أن نخلي مسؤولية الأفراد والناس في بيع البطاقات وبعد الانتخابات يحتج المواطن على العملية والانتخابية ويقول بأنها مزورة ،وسائل الإعلام بالأردن ليست كلها رسمية .

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها رئيس الجمعية الأردنية للقيادات الإدارية الدكتور فايز الربيع أشار الربيع إلى أن الرسالة الموجهة إلى ذهنية الناخب من هو الذي تغير حتى الآن ؟ لازلنا نستعمل تعبير المال السياسي ، المال ليس سياسي هو رشوة (مال رشوة )وموظف لشراء الذمم وتشويه صورة الانتخابات ، الحكومة التي لم تستطع إجراء حماية قاعات الاقتراع في ظل هيبة الحكومة مجروحة في أي إجراء موجود في الشارع ، والبطاجة ممكن أن تتكرر .

أما النائب جميل النمري فقد دعا إلى ضرورة إيجاد آليات ووسائل حضارية تؤدي إلى إخراج انتخابات نفتخر بها على كافة الصعد. وأشار إلى أن موضوع الإعلام والهيئة المستقلة مهم منذ بدأت الانتخابات إذا كانت الهيئة مستقلة فعلاً وتريد أن تمارس دورها بإجراء انتخابات نزيهة ، إذا كان انطباع الناس سلبي فعلمها سيكون ليس له معنى ،إذا وسائل الإعلام لها دور مهم ، أمام الهيئة معركة كسب ثقة الرأي العام ، مركز الاقتراع يجب أن يكون واضح ، وكيف يمكن إيصال الرسالة الصحيحة ، الرسالة التلفزيونية

(شارك) عمل غير مجدي ، والشعارات الإعلامية الايجابية لاتصل الجميع ، وهذا ما حصل في الانتخابات السابقة .

وأشار السيد حمادة فراغة إلى أن التناغم بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام يشكل الضمانة في مواجهة محاولات القوى النافذة للتأثير على الانتخابات بما لا يتوافق مع نتائج صناديق الاقتراع وستقدم الطمأنينة للناخبين وللمرشحين على السواء. وقال : أكثر من عامل ، وأوسع من سبب يجعلنا كمواطنين نندفع نحو المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة بخطواتها ومستوياتها الثلاثة تسجيلاً وترشياً واقتراعاً ، حيث تكمن مصلحتنا في العمل على تأدية الواجبات الثلاثة المترتبة علينا وفق الدستور : الولاء للوطن ودفع الضريبة وخدمة العلم ، كي نحصل على الحقوق المستحقة لنا .

كمواطنين لنا مصلحة في أن نكون في الموقع الذي يجيد الاختيار ، اختيار ممثلين أكفاء في مؤسسات صنع القرار ، فإذا لم نوفق في دفع شخصيات وازنة ، وطنية تقدمية عصرية ، فعلى الأقل نمنع شخصيات محافظة من تولي الموقع النيابي وهو إحدى مؤسسات صنع القرار ، والدستور يمنحنا صلاحية اختياره عبر صناديق الاقتراع .

نحن ندفع ثمن قوة التيار المحافظ واندفاع قوى الشد العكسي ونفوذها في مؤسسات صنع القرار كي تمنع التقدم نحو قيم المواطنة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، وهي لم تصل لهذه المواقع دفعة واحدة بل عبر سلسلة طويلة من الأحداث والوقائع والقوانين والتعليمات ، ولذلك لن ينحسر دورها ، لمجرد أمنيات ورغبات ، بل هذا يتطلب عملاً دؤوباً ونضالاً مدنياً عبر توسيع قاعدة المشاركة للوصول إلى القيم الدستورية بالعدالة والمساواة بين كافة الأردنيين ، وكما يتراجع تأثير التيار المحافظ وقوى الشد العكسي بشكل تدريجي مفسحة المجال لشخصيات أكثر انفتاحاً وعصرية وديمقراطية ، يحتاج منا هذا الهدف إلى صبر وطول نفس وتنظيم وإدارة ، بعد سنوات طويلة من التطاول على الدستور ، وتزييف إدارة الأردنيين ، ولنا قدوة حسنة في ممثلي دوائر البدو حيث يقدمون

نواباً يتحلون بالمهنية من أطباء ومهندسين ومحامين وحتى رجال دولة رفعي المستوى ، وهذا ما يجب أن تفعل مثله مكونات المجتمع الأردني في الريف والمدن والمخيمات .

ودعا مدير الدائرة الإعلامية في مجلس النواب بسام الجرايدة إلى تنفيذ العديد من البرامج المكثفة من خلال عقد الندوات في المؤسسات التربوية والتعليمية والشبابية والجامعات ودور العبادة وعلى الهيئة أن تفتح حوارات إعلامية معمقة مع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والحراك الشعبي وان تفتح ذراعيها ما أمكن مع وسائل الإعلام وخاصة كتاب الأعمدة والمحللين لدعم وإنجاح فلسفة الهيئة ورسالتها. وقال : لقد تعرضت الهيئة المستقلة للانتخابات إلى انتقادات نيابية على عملية تشكيل هيئتها و مفوضيها و كانت معظم الفعاليات النيابية تأمل من تشكيل مفوضي الهيئة من شخصيات مستقلة بالمعنى الحرفي و ليس لها أي مساس بالحكومة أو البرلمان أو المعارضة لكن قانون الهيئة ألزم رؤساء السلطات الثلاث باختيار أعضاء الهيئة المستقلة و مفوضيها و بذلك اعتبرت هذه الأوساط أن الهيئة فقدت جانب الاستقلالية من مضمونها.

ومن ابرز هذه الانتقادات لأليه تشكيل الهيئة لرئيسها فقد اعتبرته بعض الفعاليات النيابية بأنه دبلوماسي مميز و آخرين اعتبروه لا علاقة له بفلسفة الإصلاح السياسي.

و بالمجمل فان ولادة هيئة مستقلة للانتخابات ستعزز مسيرة الإصلاح السياسي و تدعم تجذير النهج الديمقراطي و تدفع بعربته للإمام.

ومن خلال الرصد الإعلامي الذي تقوم به مديره الإعلام البرلماني على آلية عمل الهيئة المستقلة للانتخابات خلال مرحلة التسجيل تبين لنا الملاحظات التالية:

١- بطء عملية التسجيل لدرجة أن عدد من المواطنين عزفوا عن التسجيل لهذه الانتخابات بسبب الإمكانات المتواضعة للهيئة و اعتمادها على مؤسسة خدمية بيروقراطية تواجه أعباء أخرى غير عبي الانتخابات.

٢- الخطاب الإعلامي للهيئة كان دعائياً أكثر منه واقعياً بدليل أن الإرشادات الإعلامية و التوعوية انطلقت من أن فترة حصول المواطن على بطاقته الانتخابية داخل مركز

التسجيل لا تتجاوز عشرة دقائق في حين أن المواطن ينتظر ساعات ثم أن يطلب منه أن يعود ثاني يوم بعد تقديم طلبات التسجيل.

٣- إعلان موعد التسجيل جاء مفاجئاً و مرتبكاً.

٤- ضعف شرح آليات التسجيل للمواطنين في الأمر و تم تلافئها.

كما عرض السيد وحيد قرمش مدير مركز البديل للدراسات ورقة السيد حسام عز الدين الخبير الفلسطيني لتعزره من الحضور وكانت حول علاقة الإعلام والهيئة المستقلة للانتخابات ( شراكة في المعلومة) فأشار إلى أن الانتخابات بكل أشكالها في أي بلد باتت اليوم مؤشراً لمدى سلوك هذه البلد أو تلك العملية الديمقراطية على أصولها. وان هذه العملية لا تكتمل جوانبها إلا من خلال مشاركة الإعلام فيها كونه المخبر الرئيس للجمهور الذي يطلعه على سير وخفايا هذه العملية، إذ انه يمكن القول أن العملية الانتخابية بدون الإعلام تفقد كل أهميتها.

وأشار إلى الاهتمام بالعلاقة ما بين العملية الانتخابية والإعلام هي مسألة عالمية، وان كل بلد في العالم يريد أن يظهر بمشهد الحريص على المشاركة الشعبية الواسعة في تغيير المؤسسة التشريعية وتحسين أدائها. كما أشار إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي، عبر صفحات الانترنت، باتت اليوم من أكثر وسائل الاتصال سرعة، إلا أن هناك إجماع في الوسط الإعلامي بان هذه الوسائل باتت يشوبها نوع من الفوضى والأخطاء المعلوماتية البعيدة عن أصول وقواعد مهنة الإعلام.

ومن اجل الوصول إلى علاقة منظمة وواضحة بين الهيئة ووسائل الإعلام المختلفة، لا بد أن تكون هناك آليات عمل واضحة، تتمثل بالاتي: مثل اعتماد الصحفيين والمصورين، المحليين والعرب والأجانب لدى الهيئة، من خلال بطاقات خاصة يوضع عليها شعار الهيئة، إضافة إلى الاعتمادات الأخرى التي يحصلون عليها، من الجهات المسؤولة، وأن يتم الاعتماد من خلال مراسلة المؤسسات الإعلامية، مع فتح الباب أمام المرسلين ( فري لانسرز). وتوفير ناطق إعلامي لدى الهيئة للتعامل مع وسائل الإعلام، والإعلاميين.

## ومن أبرز التوصيات :

- رفع مستوى ثقة الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني بالهيئة المستقلة، كونها مسيرة العملية الانتخابية.
- أداء سليم لوسائل الإعلام، من خلال استناده إلى المعلومة الحقيقية، وابتعاده عن التكهنات.
- إضفاء طعم حقيقي للعملية الديمقراطية القائمة على الصراحة والوضوح بين الإعلام والهيئة ومؤسسات المجتمع المدني المتنافسة.
- الالتزام بقواعد المهنة وأصولها في التعاطي مع المعلومات التي توفرها الهيئة المستقلة للانتخابات.
- الحرص على الاحتفاظ ببطاقة الهيئة المستقلة الإعلامية، التي منحت للصحافي، خلال تنقله في تغطية الانتخابات.
- تقديم نصائح للهيئة المستقلة في شأن التغطية الإعلامية لإبقاء العملية سهلة، وللبقاء على علاقة أخلاقية مهنية بين الجهتين.

## ورشة عمان الثالثة ٢٠١٢/١٠/٣

(حول آليات التعاون بين الأحزاب السياسية والهيئة المستقلة للانتخاب)

دعا المشاركون في ورشة العمل الورشة التي نظمها مركز البديل للدراسات والأبحاث في ٢٠١٢/١٠/٣ بالتعاون مع مؤسسة فريديش اببرت في فندق القدس حول "آلية الشراكة والتعاون بين الأحزاب والهيئة المستقلة للانتخاب" إلى ضرورة ضبط الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين ووضع صيغة ميثاق انتخابي.

في جلسة الافتتاح تحدث جمال الخطيب المدير التنفيذي للمركز فلفت إلى أن الانتخابات هي أحد مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديمقراطية كما أن الانتخابات تعزز من مشاركة الناس وإجرائها سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي

المتراكم خلال السنوات الماضية ، و أن تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب هي ثمرة لجهود منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والحراك الشعبي الذي يطالب بالإصلاح ، مبيناً أن هذا الأمر يتطلب من المجتمع المدني بكل أطيافه والمؤسسات الإعلامية في القطاعين العام والأهلي والأحزاب السياسية اليسارية والقومية والإسلامية والنخب السياسية لعب دور هام والعمل الجاد من أجل ضمان مجموعة من الضوابط في معايير النزاهة والشفافية في عمليات الانتخاب للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم احترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة ،

كما تحدث مدير مؤسسة فريديش إبيرت في الأردن د. آخم فوخت وقال : أن هذا النشاط المشترك بين مركز البديل ومؤسسة فريديش إبيرت قد بدأ بداية موفقة كهذه وبأنه حصل على اهتمام عالٍ من جميع الأطراف ، وهذا يثبت أهمية الحوار وتبادل الخبرات من قبل المجتمعين للوصول الى الهدف الأسمى وهو التعاون والتنسيق المشترك . وقد يشهد اغلبنا أن قوة تيار أصحاب المصلحة لتطوير وتحسين الثقافة والبناء الديمقراطي في الأردن، كأحد النتائج لعملية الإصلاح.

لقد جاء إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب كأهم خطوة يتم القيام بها في هذه العملية، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة فإنها وحدها غير كافية ، يجب أن تكون الهيئة قادرة على العمل باحتراف وبحرية ، ويجب أن نحصل على ثقة المواطنين والناخبين وهذه الثقة تبنى على عاملين أساسيين هما : الشفافية والاتصال والتعاون

وفي الجلسة الأولى التي ترأسها النائب بسام حدادين ، أشار حدادين إلى أن الهيئة بطيئة في إعداد نفسها للعملية الانتخابية ولم تسلح الرأي العام بما تفكر به لنتمكن من التعليق على مجريات العملية الانتخابية ، مرحلة التصويت والفرز ما هي الإجراءات التي ستتخذها الهيئة لضمان النزاهة ؟ هناك إجراءات في كثير من الدول بتسليط بروجكتر ليطلع عليها جميع المراقبين لأنه من يقرأ البطاقة هو موظف ولا يراه احد . ما هي

الخارطة الأمنية ؟ وان يحال الجانب الأمني للهيئة المستقلة بوضع خطة لهم . هذه الإجراءات يجب أن يعلن عنها .

الهيئة مكبله لسببين ، العبا يقع على رأى رئيس المفوضية والآخرين مساهمتهم محدودة ، لا تمارس الهيئة حتى اللحظة .

قانون الانتخاب يفرض مجموعة من الأنظمة ، الحكومة لم تصدر أنظمة في غاية الأهمية للعملية الانتخابية للمرشحين ، القائمة الوطنية حتى الآن لا أحد يعرف كيف ستحسب هذه الأصوات ، فائض الأصوات كيف سيتم احتسابه .

وقال عضو المفوضية العليا للهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات محمد العلوانة أن الهيئة مؤسسة وطنية تقف على مسافة واحدة من جميع شرائح المجتمع ومكوناته وهي جزء منها طالما أن الأهداف والغايات التي تسعى لتحقيقها هي ذات الأهداف والغايات التي تتوخاها الأحزاب والمجتمع المدني، مضيفا أن الأحزاب مؤهلة لتشكيل الحكومة وإدارة شؤون الدولة إذا أفلحت بالانتخابات النيابية.

كما دعا المشاركون بعض المشاركين لبحث فكرة تأجيل الانتخابات لمواجهة بعض النواقص في إجراءات الهيئة إضافة لخلق حالة توافق على قانون الانتخاب والعملية الانتخابية برمتها، مطالبين بإلغاء فكرة الفرز الإلكتروني واعتماد الفرز اليدوي. وأكد المشاركون ضرورة أن تضع الهيئة عددا من الأنظمة والتعليمات التي تبسط عملية الطعن وآلية الاقتراع، وان تضع الهيئة آليات محددة وواضحة لكيفية اعتماد القوائم وكيفية احتساب وتوزيع الأصوات بما في ذلك ما يسمى بالأصوات الفائضة .

ومن أبرز التوصيات التي رفعها المشاركون :

١-إلغاء فكرة الفرز الإلكتروني واعتماد الفرز اليدوي، لان ما جرى من تزوير في الانتخابات السابقة اعتمد على تعديل النتائج لحظة الجمع في الفرز الإلكتروني.

٢- تحديد بعض الإجراءات التي تحد من دور المال السياسي في العملية الانتخابية

٣- ضبط الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين ووضع صيغة ميثاق انتخابي

٤- كما دعا بعض المشاركين لبحث فكرة تأجيل الانتخابات لمواجهة بعض النواقص في إجراءات الهيئة بالإضافة لخلق حالة توافق على قانون الانتخاب والعملية الانتخابية برمتها .

٥- أن تضع الهيئة عددا من الأنظمة والتعليمات التي تبسط عملية الطعن وآلية الاقتراع.

٦- أن تضع الهيئة آليات محددة وواضحة لكيفية اعتماد القوائم وكيفية احتساب وتوزيع الأصوات بما في ذلك ما يسمى بالأصوات الفائضة .